الاشتقاق اللغوي عند القدماء والمحدثين

أ. طارق البهلول سالم سلامة
كلية التربية – جامعة الزاوية

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد _ صلى الله عليه وعلى آله وسلم_وآله الطيبين الطاهرين.

موضوع الاشتقاق في العربية من الموضوعات المهمة، التي نالت اهتمام المختصين والباحثين من علماء اللغة منذ القدم؛ لأنه من وسائل نموٍّ اللغة وزيادة ثروتها اللفظية، واستحداث مصطلاحات جديدة تواكب التقدم الحضاري في كل زمن وحين، فقد دعت الحاجة إليه مع بدايات التأليف في النحو وعلوم العربية عموماً، لما له من ارتباط بأصول الكلمات ومعانيها وأحوال تراكيبها، كما يؤدي لمعرفة معاني الأسماء التي تداولتها ألسن العرب وكانوا يجهلون أصولها، لذلك نال هذا الموضوع اهتمام علماء اللغة القدامى والمحدثين، فنجده في معظم كتب اللغة العربية، وقد جاء ذلك الاهتمام لمكانة هذه اللغة، فهي التي نزل بها القرآن الكريم، على نبينا محمد _صلى الله عليه وعلى آله وسلم_ وهي لغة الحديث الشريف، ولغة الشعر والنثر والثقافة أيضاً.

فالاشتقاق خصيصة من خصائص العربية وإن خفي أمره عن اللغويين المتقدمين؛لحداثة العهد بالدراسات اللغوية وعدم استقرار المصطلحات الدالة على الكثير من الظواهر اللغوية الملحوظة، وقد خلص اللغويون ممن عنوا بالاشتقاق على اختلاف الاتجاهات إلى أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، لذلك جُعِل الاشتقاق أحد دروب تصرّفهم في كلامهم، وعلى هدا سائر كلام العرب "كما يقول ابن فارس، لكن ابن فارس"[1]، يسارع إلى رأي فيجعل الاشتقاق مبنيا على التوقيف، وهده وجهة نظر سائدة، فقد جعل معظم اللغويين الاشتقاق، أي:(توليد الألفاظ) سماعيا، فلا يجوز في نظر هؤلاء اشتقاق أفعال أو أسماء غير التي سمعت عن العرب".

لكن بعض اللغويين الدين أجازو الاشتقاق من الأصول العربية وغيرها، وحجتهم وانطلاقهم من أن ما قيس على كلام العرب يعد من كلام العرب، فقد صرح بذلك ابن جني في كتابه الخصائص[2]، ومع أن الدين صرحوا بهذا الموقف قلة من اللغويين القدامى، فإن وقائع الأمور كانت تدل على أن الاشتقاق جار دون توقف ملاحظ أو غير ملاحظ، وقد ثبت أن الكثير ممن أنكروا التطور الدلالي والتوليد الاشتقاقي استعملوا الكثير من الكلمات الجديدة صيغة أو دلالة.

ومن خلال الاطلاع على بعض المصادر والمراجع العلمية دات العلاقة بعلم الاشتقاق، رأيت أن أنظر في أراء علماء اللغة القدامى والمحدثين، وأقارن بينها بالحجة والدليل، وأرجح ما هو أقرب للواقع اللغوي في حياتنا العملية والعلمية.

واعتمدت في كتابة هذا البحث على مصادر عدة قديمة وحديثة، فالقديمة كالخصائص لابن جني (ت392هـ) ولسان العرب لابن منظور (ت711هـ) والمزهر للسيوطي (ت911هـ) وغيرها من المصادر، ومن المصادر الحديثة، دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، وفصول في فقه اللغة لرمضان عبد التواب وغيرها من المصادر الأخرى.

قسمت البحث على ثلاثة مباحث، فجعلت المبحث الأول عن معنى الاشتقاق في اللغة والاصطلاح، وجاء المبحث الثاني عن أقسام الاشتقاق، والمبحث الثالث فصّلتُ القول فيه عن أراء العلماء العرب القدامى والمحدثين في الاشتقاق، وتحدثت أيضا عن فوائد الاشتقاق، وتُوج البحث بخاتمة تبلورت فيها نتائج برزت خلال إعداد هذه الدراسة.

أرجوا أن أكون قد وفقت في بحثي هذا سائلا الباري عز وجل أن يوفق الجميع للخير والفضيلة وتعم الفائدة.

التمهيد

المبحث الأول –الاشتقاق في اللغة والاصطلاح:

الاشتقاق لغة: الاشتقاق من الشّق، وهو أخذ الشيء، وهو مصدر الفعل (اشْتَقَّ) المزيد بالألف والتاء، أو هو أخذ شقه، أي: نصفه يقال: شق الأرض بالمحراث، أي: قلبها وجعل فيها صدعا، وشق الفجر، طلع، واشتقاق الكلام الأخذ فيه يمينا وشمالا، واشتق الحرف من الحرف أخذه منه، ويقال شق الكلام إذا أخرجه أحسن مخرج[3].

والشقّ:الموضع المشقوق، وهو مصدر الفعل (شقّ) المضعف.

وقيل: "أخذ شقّ الشيء أو هو نصفه، والاشتقاق الأخذ في الكلام، وفي خصومه يمينا وشمالا مع ترك المقصد، واشتقاق الحرف أخذه منه"[4].

يقولون: اشْتَقَّ الكلمة من غيرها، أي: أخرجها منها أو صاغها منها.

والاشتقاق اصطلاحا:"هو توليد لبعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد، يحدد مادتها، ويوصي بمعناه المشترك الأصيل مثلما يوصي بمعناها الخاص الجديد"[5].

أو هو: "عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى".

وعرفه بعضهم "أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعا".

أو هو: "اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل" [6].

وقد عرفه السيد الجرجاني (ت816هـ)

"نزع لفظ من أخر، بشرط مناسبتهما معنا وتركيبا، ومغايرتهما في الصيغة" [7]

وفي رأي بعض المحدثين هو:

"إحدى الوسائل الرائعة التي تنمو عن طريقها اللغات وتتسع ويزداد ثراؤها في المفردات، فتتمكن به من التعبير الجديد عن الأفكار والمستحدثة من وسائل الحياة" [8].

والاشتقاق بهذا المعنى علم عملي تطبيقي في لغتنا العربية، مختلف في مفهومه عن الاشتقاق عند اللغويين الغربيين حيث يقول أحدهم هو "عبارة عن أخذ ألفاظ القاموس، كلمة كلمة، وتزويد كل واحدة منها بما يشبه أن يكون بطاقة شخصية يذكر فيها، من أين جاءت؟ ومتى؟ وكيف صيغت؟ والتقلبات التي مرت بها، فهو علم تاريخي يحدد صيغة كل كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرّت به الكلمة، مع التغييرات التي أصابتها من جهة المعنى أو من جهة الاستعمال" [9].

المبحث الثاني- أقسام الاشتقاق: كانت دراسة علماء العربية القدامى للاشتقاق تدور حول الاشتقاق الصرفي واللغوي، فكل جهدهم في هذا المضمار يركز على تتبع المادة وجميع ما يُصرف منها للكشف عن العلاقة بين معانيها ومعرفة أحوال صيغها وأوزانها، فمادة (ض ر ب) يصاغ منها المضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغة المبالغة....و غيرها، ما يسمى بالمشتقات القياسية أو الصرفية، كذلك يشتق منها صيغ أخرى، كالضّرب، والاضراب ونحوهما مما يسمى بالاشتقاق اللغوي.

وظلت دراسة الاشتقاق على هذا الحال حتى القرن الرابع الهجري، في هذا القرن يطالعنا ابن جني في كتابه (الخصائص) بنوع جديد من الاشتقاق سماه (الاشتقاق الكبير) كما سياتي، ومفرقا في كتابه بين نوعين من الاشتقاق الأول: صغيرا أو أصغر: وهو الذي عُرِفَ بين العلماء، والثاني:

تعرف بالصرفي واللغوي وكبيرا وأكبر: وهو تقليب حروف الأصل الثلاثي على صوره الست، ويقول ابن جني:

" الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم كأن تأخذ أصلا من الأصول فتقره، فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه، وذلك كثير كتركيب (س ل م) فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سَلِمَ، يسلمُ وسلمان، سَلمى، السَلامة، والسَلم: اللديغ، اطلق عليه تفاؤلا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الأمثلة.

وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثية، فتقعد عليه وعلى تقاليبه الست معنى واحدا تجتمع التراكيب الستة، وما ينصرف من كل واحد منها عليه" [10].

أ- الاشتقاق الصغير أوالصرفي أو العام: يسمى الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصرفي، وهو أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى، ومادة أصلية وهيأة التركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل، وزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيأة كَضاربٍ من ضَرَبَ، وحَذِرَ من حَذِرٌ[11].

أو هو أخذ كلمة من جذر ذي ثلاثة أصوات، تلتزم ترتيبا واحدا أو معنى جذريا واحدا، أو هو: أن يكون بين اللفظين تناسباً في الحروف والتركيب، نحو ضَرَبَ من الضَرب، وعَلِمَ من العِلْم، وفَهِمَ من الفهم.

وهذا النوع من الاشتقاق هو أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية وأكثرها أهمية، وعليه تجري كلمة (اشتقاق) إذا أطلقت من غير تقيّدٍ؛ لأن الألفاظ تتصرف عن طريقه، ويشتق بعضها من بعض، ومعنى هذا افتراض الأصالة في قسم من الألفاظ، والفرعية في القسم الأخر [12].

وطريقة تعرفه تقلب تصاريف الكلمة، حتى يرجع كل منها إلى صيغة التي هي أصل الصيغ دلالة و اطرادا، أو حروفا غالبا، كَضربَ فأنه دال على مطلق الضَرْبْ فقط، أما ضاربْ، مَضْرُوبْ، يضْرِبُ، أضرُبْ فكلها أكثر دلالة، وأكثر حروفا، وَضَرَبَ الماضي مساوٍ حروفاً وأكثر دلالة، وكلها مشتركة في (ضَ رَ بَ)، وفي هيأة تركيبها. وهذا هو الاشتقاق المحتج به[13].

وإذا كانت الصيغة المشتقة متفقه مع الصيغة المشتق منها في المادة الأصلية، وهيأة التركيب وتصاريفها كما رأينا في (ضَرَبَ). وتصاريفها. كان لزاما في كل كلمة بها حروف المادة الأصلية تجمع على ترتيب نفسه، وأن تفيد المعنى العام الذي وضعت له تلك الصيغة، وإن تخللها أو لحقها أو سبقها بعض الأصوات اللينة، أو الساكنة، فالرابطة المعنوية العامة لمادة (عَرَفَ) التي تفيد انكشاف الشيء وظهوره، تتحقق في جميع الكلمات الاتية:

عَرَفَ، عَرَّف، تعّرف، تعارف، عُرِفَ، عُرْف، أعْراف، عرّاف، تَعريفْ، عرْفان، وهكذا.

وهذا النوع من الاشتقاق عرف بالقياسي، إذ من غير الممكن سماع جميع المشتقات في كل مادة "فهناك فرق كبير بين ما يجوز لنا من اشتقاق صيغ، وما اشتق فعلا، واستعمل في أساليب اللغة المروية عن العرب، فليس من الضروري أن يكون لكل فعل واسم فاعل، اسم مفعول، مرويات في نصوص اللغة، فقد لايحتاج الكاتب إلى كليهما في فعل من الافعال، فالمشتقات تنمو وتكثر حين الحاجة إليها"[14].

وقد يشتق من أسماء الأعيان: استحجر الطين، واستنوقَ الجمل واستنسر البغات، واستأسد الرجل، وتقوَّس، وتخشّب، وتَرَبَ، وتَمَسْكَنَ.... الخ[15].

كما أنهَّم اشتقُّوا من الأعداد، وهي أسماء معانٍ جامدة، فقالوا: وَحُدَ، وَتوَّحَدَ، بقي وَحده، وثنيته: جعله اثنين الخ، واشتقوا من أسماء الأزمنة، أسماء معان أيضاً ولكنها جامدة كقولهم: أخرف القوم، أي: دخلوا في الخريف، وشتوا بموضع كذا، أي: أقاموا به شتاء، وأربعوا: دخلوا في الربيع،

وأصفوا، أي: دخلوا في الصيف، وأفجروا، أي: دخلوا في الفجر، وأصبحوا، أي: دخلوا في الصباح، وكذلك أشرقوا وأظهروا.

واشتقوا من أسماء الأصوات بكثرة، حتى ذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها، إنما هو من الأصوات المسموعات، كدوي الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، ونعيق الغراب، وصهيل الفرس[16].

ب- الاشتقاق الكبير: وهو الاشتقاق الأكبر عند ابن جني أو القلب اللغوي [17]. وهو عبارة عن ارتباط غير مقيدبين المجموعات الثلاثية، ترجع تقاليبها الستة وما يتصرف من كل منها إلى مدلول واحد مهما تغاير ترتيبها الصوتي)[18]. أو هو (أن يكون بين اللفظين تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب نحو جبذ وجدب من الجذب)[19].

لعل ابن جني أول من وجه الاهتمام إلى هذا النوع من الاشتقاق، وأفرد له باباً خاصاً سماه :الاشتقاق الأكبر، وقال في أوله: "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا، غير أن أبا علي- رحمه الله- كان يستعين به، ويخلد إليه، مع إعواز الاشتقاق الأصغر، أي :الصغير، ولكنه مع هذا لم يسمعه، وإنما كان يعتاده عند الضرورة، ويستروح إليه، ويتعلل به، وإنما هذا التقليب لنا نحن، وسنراه فتعلم أنه لقب مستحسن"[20].

وقد ذكر ابن جني أمثلة كثيرة، وتوسع في هذا النوع، وقال:-

"وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تاخذ أصلا من الأصول الثلاثية فتعقد عليه، وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة، وما يتصرف من كل منها عليه، وإن تباعد الشيء من شيء من ذلك عنه، ردَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد"[21].

"فهو يرى أن مادة (ج ب ر) مهما تقلب فإن المعنى الجامع لها هو القوة والشدة [22].

منها: جبرت العظم والفقير، إذا قوَّيتهما وشددت منهما، والجبر: الملك لقوته وتقويته لغيره ومنها (رجل مجَّرب) إذا جرَّسَتْه الأمور ونجذته فقويت ُمتَّنه واشتدت شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه، وإذا حفظ الشيء ورُوعي اشتدَّ وقوى، وإذا أغفل وأهمل تساقط وَرَذِيَ"[23]. وفسر أيضا قوله:

وإن مادة "(س م ل) مهما تقلبت واختلف ترتيبها الصوتي، فإن المعنى الجامع لها المشتمل عليها الأصحاب والملائية" [24].

وتقاليب مادة "(ق ول) تدل على الإسراع والخفة" [25].

وإن كان ابن جني صاحب الفضل في التسمية، فالخليل بن أحمد الفراهيدي (ت180هـ) صاحب الفضل في فكرة التقاليب الذي حاول حصر كل المستعمل من كلمات اللغة العربية، معتمدا على تقليب اللفظ إلى كل الاحتمالات الممكنة، ومبينا المستعمل من هذه التقاليب من غير المستعمل، وعلى أساس فكرة التقاليب هذه بنى معجمه (العين) والخليلَ لم يرَ أنَّ التقاليب الستة للكلمة الثلاثية تدخل في باب اشتقاق واحد. وإنما الباعث له على هذا الترتيب فكره إحصائية [26].

وقد أقرَّ ابن جني بإن هذا النوع من الاشتقاق صعب التطبيق على جميع نصوص اللغة، وصرح باستحالة الاطراد والاحاطة، فقال: "واعلم أنا لا ندعي أنَّ هذا مستمر في جميع اللغة، كما لاندعي الاشتقاق الأصغر أنَّهُ في جميع اللغة"[27].

وإذا كان ابن جني على ولعه بهذا الاشتقاق الكبير، أو كما يسميه (الاشتقاق الأكبر) يترفق فيه ولايبالغ، فقد تكلف بعضهم فيه وفي غيره تكلفا لا يطاق، فخرجوا عن مدلول اللفظ الأصلي وتعسفوا في التعليل والتفسير.

جـ- الاشتقاق الأكبر: "هو الابدال اللغوي، وهو ارتباط قسم من المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاماً لايتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي، والنوع الذي تتدرج

تحته، فمتى وردت تلك المجموعات على ترتيبها الأصلي، فلا بد أن تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء اختلفت بمخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات"[28].

أو هو: أنْ يكونَ بين اللفظين تتناسب في المخرج نحو، نَعَقَ نهق، عُنْوان، عَلْوان.

وعَرَّفَهُ بَعْضُهم بأنَّه: "إقامةُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخر في الكلمة" [29].

من أمثلة التقارب في المخرج الصوتي تناوب اللام والراء في هديل الحمام، وهديره وتناوب القاف والكاف في قَسْطَ الجِلْدَ، وكَسْطَهُ، وتناوبْ الباء والميم في كبح الفرس، وكمحه[30].

ومن أمثلة الاتفاق في الصفات تناوب السين والصاد في صَقَرَ، سَقَرَ، وسِراط، وصِراط، وَساطِعْ، وصَاطِعْ.

وابن جني الذي صال وجال في ميدان الاشتقاق الكبير الذي سماه بالأكبر- كما رأينا- يصول في ميدان الاشتقاق الأكبر، أي: الابدال اللغوي، ويقدم لنا الكثير من الأمثلة في الباب الذي عقده في خصائصه، تحت عنوان "باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" [31] ويقول "وهذا كله، والحروف واحدة غير متجاورة، لكن من وراء هذا ضَرْبٌ غَيْرُهُ، وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني، وهذا باب واسع من ذلك قوله سبحانه (ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا) مريم/ 19) أي: تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزهم هزا، والهزة أحث الهاء، فتقارب اللفظات لتقارب المعنيين، وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة ؛ لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهز، لأنك قد تهز مالا يال له، كالجذع، وساق الشجرة، ونحوه ذلك... الخ"[32]، إن الابدال الذي يقوم عليه الاشتقاق الأكبر يمكن ارجاعه إلى عوامل متعددة نذكر فيها على سبيل المثال:

1. **اختلاف اللهجات:-** فالقبائل العربية تختلف في نطق الأصوات، فيما تميم تجنح إلى الأشد الفخم، وتميل قريش الى اختيار الأرق الأنعم؛ لأن تميم بدوية وقريش حضرية" [33].
2. **التصحيف الخطأ في السمع:-** وفَسَرَ شعبة بن الحجاج في مجلس له فقال: "تسمعون جرش طير الجنة، بالشين فقال له الأصمعي الذي كان في حلقته: جرس، فقال شعبة: خذوها منه فإنه. أعلم بهذا منا، وأعتقد لولا سماحة شعبة، وتصادف وجود الأصمعي، لما بعد أن يكون في المعاجم جرس، وجرش بمعنى صوت الطير"[34].
3. **التطور الصوتي الذي عد عامل آخر من عوامل وجود الابدال المسمى**: الاشتقاق الأكبر.

إن أوائل العلماء الذين كتبوا في الإبدال هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي، فالإبدال لا يصدر عن ناطق واحد، وهذا رأي أبي الطيب اللغوي حيث قال: "ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لايختلفان إلا في حرف واحد"[35].

قال والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة، وطورا غير مهموزا، ولا بالصاد مرة، وبالسين مرة، كذلك ابدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدرة عينا كقولهم في نحو إن: عن، لاتشترك العرب في شيء من ذلك، إنما يقول هذا قوم وذاك آخرون.

والابدال في اللغة نوعان- الابدال اللغوي، والابدال الصرفي:

أ- الابدال الصرفي وهو أن تقيم حروفا أخرى، مكان حروف معينة لغرض تسهيل اللفظ أو الوصول بالكلمة إلى الهيأة التي يشيع استعمالها، كابدال الواو ألفا في (صام) لأن؛ أصلها: (صَوَمَ)، وإبدال الطاء من التاء في (اصْطَنَعْ)، وأصلها اَصْتَنَعَ، وقد اهتم النحاة اهتماما كبيرا بهذا الموضوع من الابدال، واختلفوا في عدد حروفه، فهي اثنا عشر حرفا يجمعها قولك، طال يوم انجدته، وذهب بعضهم الى أنها تسعة، يجمعها قولك (هدأت موطيا) [36]

ب- الابدال اللغوي:- هو أوسع من الابدال الصرفي؛ لأنه يشمل حروفاً لايشملهاالابدال الصرفي، وقد اختلف اللغويون في مفهوم هذا الابدال، فوسَّعَ جماعة منهم دائرتَه، إذْ ذهبوا إلى أنَّهُ يشمل حروف الهجاء جميعا، وضيقها آخرون واشترطوا أنْ تكون الحروف المتعاقبة متقاربة المخرج، وتكون إحدى اللفظتين أصلا للأخرى، لا لغة في الثانية [37].

د- الاشتقاق الكبار:- هناك بعض الباحثين نسب النحت إلى الاشتقاق وجعله قسما رابعاً وسماه: الاشتقاق الكبار، وهو الذي عُرِفَ عند علماء العربية القدامى باسم النحت، وهو مزج كلمتين أو أكثر في كلمة واحدة مثل (سبحان الله) و(سَبْحَلَ) و(حَيْعَلَ) من (حيّ على الفلاح) مع المناسبة في اللفظ والمعنى معا.

وللاشتقاق الكبار (النحت) أنواع منها:-

1- النحت الفعلي:- وهو أن تنحت من الجملة فعلا، يدل على النطق بها، أي: يدل على المعنى الذي تدل عليه الجملة دون تغيير في هذا المعنى، أو على حدوث مضمونها، مثل (بسمل) إذا قال: بسم الله الرحمن الرحيم. فبسمل تدل على معنى ومضمون بسم الله الرحمن الرحيم[38].

2- النحت الوصفي:- هو أن تنحت من كلمه واحدة ما يدل على صفة بمعناها، أو بأشدِّ منه، مثل: (ضَبَطَّر) للرجل الشديد من ضبط وضَبْرو الضبر معناه الشدة والصلابة.

3- النحت النسبي:- وهو أنْ تنحت من علممؤلف من مضاف ومضاف إليه مركب إضافي النسب إلى هذا العلم، والدلالة على معنى الاتصال به بسبب ما، نحو: عبشمي، عبدري، وعبشمي، وتيملي، ومرقسي في النسب إلى عبد شمس، وعبد الدار، وعبد القيس، وتيم اللات، وامرئ القيس[39].

4- النحت الاسمي:- وهو أنْ تنحت من كلمتين اسماً، مثل: جلمود من (جمد) و(جلد) و(حبقر) للبرد، أصله حب قر[40].

المبحث الثالث- آراء العلماء العرب القدامى والمحدثين في الاشتقاق:

أراء العلماء العرب في الاشتقاق: والحديث عن موضوع الاشتقاق يقودنا إلى ذكر الخلاف بين العلماء حول طبيعة اللغة هل لها قياس؟ وهل يشتق بعض الكلام من بعض؟

أجمع أهل اللغة- إلاَّ مَنْ شَذَّ عنهم- أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتقُ بعضَ الكلام من بعض، فاسم الجن مشتق من الاجتنان، وإن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر، يقال: جن الشيء، ستر، والجنين سمي بدلك لاستتاره في بطن أمه، ويقال: جن عليه الليل، إذا أظلم لأنه يستره بظلامه، تقول العرب للدرع:المَجَن لأنه يستر صاحبه ويقيه، والجَنن: القبر؛لأنه يستر الميت[41].

وأصل الأنس من الظهور ويقولون: أنست الشيء: أبصرته وعلى هذا سائر كلام العرب، عَلِمَ ذلك مَنْ عَلِمَ وجهلهُ من جهل، قلنا: وهذا أيضا مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف، فإن الذي وقفنا على إن الاجتنان الستر هو الذي أوقفنا على إن الجن مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترعَ ولا أنْ نقولَ غيرَ ما قالوهُ، ولا أنْ نقيسَ قياساً لم يقيسوه ؛لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها[42]، وفي هذا القول غلو وإسراف، علاوة على ما فيه فساد الاعتقاد باشتقاق المعنوي من الحي، فأن الاجتنان مأخوذ من الجنّ وليس العكس[43].

ومع أن ابن فارس يغالي في جعل الكلام كله موقوفا عليه، فإن مذهبه عدم القياس على كلام العرب، يعبر عن وجهة نظر سائدة، فقد جعل معظم اللغويين الاشتقاق، أي: (توليد الألفاظ)سماعيا، فلا يجوز في نظر هؤلاء اشتقاق أفعال أو أسماء غير التي سمعت عن العرب، فلا قياس على كلام العرب في الاشتقاق وكل كلام العرب توقيف من الله سبحانه وتعالى، وقد وَقَع بعضُ اللغويينَ في هذا الوهم، عندما حاولوا تعليل بعض الأسماء العربية، فقد سُئِلَ أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) عن اشتقاق الخيل فلم يعرف، فَمَرَّ أعرابي مُحْرِم، فأراد السائل سؤال الأعرابي فقال أبو عمرو له:

دعني فأنا ألطف بسؤاله وأعرف، فسألهُ فقال الأعرابي: استفاد الاسم من فعل المسمى، فلم يعرف من حضر ما أراد الأعرابي، فسالوا أبا عمرو عن ذلك فقال: ذهب إلى الخيلاء التي في الخيل[44].

وبناء على هذا القول، فإن أبا عمرو بن العلاء على الرغم من واسع علمه ومعرفته ومكانته الرفيعة، وقد ظن بأن الخيل مشتق من الخيلاء، و ابن دريد الذي زعم أن (الفردوس) مشتق من (الفردسة) فقال: "والفردسة: السعة، وصدر مفردس: واسع ومنه اشتقاق الفردوس"[45]، وقد تنبه علماء اللغة القدامى من أن ينحو إلى مثل هدا الاعتقاد في أخذ اللغة، والتصرف فيها، قال ابن السراج في رسالته في الاشتقاق: "مما ينبغي أن تحذر منه غاية الحذر، أن يشتق من لغة، لشيء قد أخذ من لغة العجم. قال: فيكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت"[46].

ولاشك أن ابن السراج يقصد بهذه العبارة ابن دريد وأمثاله ممن ظنوا أن الدفاع عن عروبة اللغة يقتضي القول باشتقاق الأعجمي من العربي، "فلم يزيدوا بذلك على أن صيروا الأصل فرعا، والفرع أصلا، ونسبوا إلى العربية من الإعجاز في موافقة اللغات الأجنبية، مالا يجوز أن يدور مثله في خلد الأنسان" [47].

وفي الوقت الذي نجد علماء اللغة يكادون يجمعون على وقوع الاشتقاق الأصغر في العربية وكثرته فيها وتوليده قسما كبيرا من متنها حتى أفرد الاشتقاق بالتأليف، جماعة من المتقدمين منهم الأصمعي، وأبو الحسن الأخفش وغيرهم، نجد طائفة قليلة من الباحثين القدامى ينكرون وقوع الاشتقاق بأنواعه كافة زاعمين "أن الكلم كله أصل" ولايقل عن هذا الزعم غلواً وغرابة من قول طائفة من المتأخرين اللغويين "كل الكلم مشتق" أما الراي العلمي الجدير بأن تنتصر له، فهو ما ذهب إليه المؤلفون في الاشتقاق من أن "بعض الكلم مشتق، وبعضه غير مشتق"[48].

وبما أنّ اللغة في تطور والحاجة إلى مفرداتها في ازدياد، فقد تدعو الحاجة إلى اشتقاق معين لم يكن موجودا؛لان المشتقات لم تكن في عصر واحد، وإنما زادت شيئا فشيئا، ولا سيما المصطلحات العلمية والمفردات الحضرية التي ينبغي أن تسد النقص في الثروة اللفظية ... وعليه تكون قاعدة القياس في الاشتقاق مستمرة جيلا بعد جيل.

وقد اختلف النحاة في أصل المشتقات، فيرى البصريون أن المصدر أصلُ المشتقات لكونه مجردا عن الزمن، أي: يدل على الحدث فقط، بخلاف الفعل، فإنه يدل على الحدث والزمن[49].

ويلاحظ من اختلاف البصريين والكوفيين هو أن البصريين نظروا إلى جهة المعنى، فوجدوا أن المصدر يدل على الحدث خالص من أي ارتباط آخر، أما الفعل فإنه يدل على مدلولين الحدث والزمن، والكوفيين نظروا إلى التجرد والزيادة، فوجدوا أن أكثر الصيغ تجردا هو الفعل الماضي المسند إلى الغائب المفرد، مثل: (كتب) لذلك عُد الفعل الماضي أصلا للمشتقات؛ ولأن المصدر يجيء بعده في التصريف فيقال مثلا: ضَرَبَ، يَضْرِبُ ضَرْباً[50].

ويؤيد الأستاذ عبد الله أمين مذهب البصريين، ويزيد عليه أنَّ العرب اشتقت من أسماء الأعيان، إلى جانب اشتقاقها من المصادر ويدلل على ذلك بقوله "ولاشك أن كل اسم من أسماء الأعيان، وهو أصل المشتقات من مادته، إذ لايعقل أن الفعل: تأبل، أي: اتخذ إبلاً، قد وضع قبلَ أنْ يوضع لفظ: إبل نفسه، ولا الفعل تأرَّضَ، أي: لصق بالأرض، وضع قبل لفظ الأرض"[51]، ويوضح ابن السراج صور هذا الاختلاف، فيقول "فمنهم يقول: الاشتقاق في اللغة البتة وهم الاقل، ومنهم من قال: بل كل لفظتين متفقتين فإحدهما مشتقة من الأخرى، ومنهم من يقول "بعض ذلك مشتق وبعضه غير مشتق وهؤلاء هم جمهور أهل اللغة"[52].

لقد صرح ابن جني بإن الاشتقاق الأكبر صعب التطبيق، على جميع نصوص اللغة فيقول: "واعلم أنا لاندعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لاندعي الاشتقاق الأصغر، أنه في جميع اللغة، بل إذا

كان ذلك متعذرا صعبا، كان تطبيق هذا واحاطته، اصعب مذهبا واعز ملتمسا" [53]، وقف اللغويون والباحثون من مذهب ابن جني ثلاثة مواقف مختلفة. فهذا حمزة بن الحسن الاصبهاني يقول في كتابه الموازنة:

"كان الزجاج يزعم أنَّ كلَ لفظتين اتفقتا ببعض الحروف وإنْ نقصت حروف إحداهما عن حروف الأخرى فإن إحداهما مشتقة من الأخرى، ÷ فتقول: الرحل مشتق من الرحيل، والثور إنما سمي ثورا لإنه يثير الأرض، والثوب إنما سمي ثوبا لإنه ثاب، أي: رجع لباسا بعد أن كان عزلا" [54].

كذا قال وزعم أن القرنان إنما سمي قرنان؛ لأنه مطيق لفجور امراته كالثور القرنان، أي: المطيق لعمل قرونه، وفي قوله تعالى: (وما كنا له مقرنين) (الزخرف/ 13) أي: مطيقين، وقد حملت هذه المبالغات السيوطي على أنْ يقول عن هذا الاشتقاق "أنه ليس معتمدا في اللغة، ولايصح أنْ يستنبط به اشتقاق في لغة العرب"[55]، وَ كدلك اتهمَ ابنُ جني بأنَّه أرادَ من خلال توسعه في هذا الاشتقاق، أنْ يبينَ قوةَ ساعده ورده المختلفات إلى قدر مشترك، ولم ينكر السيوطي وقوع معنى مشترك يبين هذه التقاليب، لكن التحليل على ذلك في جميع مواد التركيبات(كطلب لعنقاء مغرب)[56]، وقد وقف صبحي الصالح موقفاً وسطاً، فهو يرى أنَّ صيغ ابن جني في هذه التقاليب "لاتخطى التكلف البعيد الذي وقع فيه، وهو يلتمس الطريق نحو الرابط السحري الوجيب الذي يرد هذه التقاليب إلى اصل واحد، لكن الارتباط الذي اهتدى اليه ابن جني ليس عاما وحسب بل هو شديد العموم وبلغت شدت عمومه حَدْ الايهام والغموض"[57]، وقد قال الدكتور إبراهيم أنيس: "واذا كان ابن جني قد استطاع في عنت ومشقة أن يسوق لنا، للبرهنة على ما يزعم بصنع مواد من كل مواد اللغة، التي يقال انها في جمهرة اللغة لابن دريد تصل إلى اربعين الف وفي معجم لسان العرب تكاد تصل إلى ثمانين الفا فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف، لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الأكبر"[58].

وَعَدَّ ابن جني ذلك مقبولاً ومعتدلاً، عندما حاول ارجاع تقاليب المادة إلى أصل ثلاثي، يحمل معنى هذه المادة بشكل عام، إذا قبسَ إلى مذاهب بعض المحدثين من فكرة ثنائية الأصول، ومعناها العام يرتَبط بأصلين اثنين من أصولها . وممن قال بهدا الرأي ولم يحد عنه قيد شعره: الأصبهاني صاحب كتاب غريب القرآن، فإنه بنى معجمه الجليل على اعتبار المضاعف هجاء واحدا، ولم يبال تكرار حرفه الأخير، فهو عنده من وضع الخيال، لامن وضع العلم ولا التحقيق، أي: أنه إذا أراد ذكر (مَدَّ يَمُدُّ مَداً) مثلا في سفره، ذكرها كأنها مركبة من مادة (مَدْ)، أي: ميم ودال ساكنة، ولا يلتفت أبداً إلى أنها من ثلاثة أحرف، أي: (مَدْدَ) كما يفعل سائر اللغويين ولهذا السبب عينه يذكر (مد) قبل (مَدَحَ) مثلا، ولايقدم هذه على تلك على ما نشاهده في معاجم اللغة، كالقاموس، ولسان العرب، وتاج العروس، وغيرها"[59]، وقال بعض المستشرقين: "وكل حرف زيدَ على الأصل الثنائي، ويجري على قانون التطور اللغوي، تتويجاً أو إقحاماً أو تذييلاً، مع بقاء اللحمة المعنوية بين الثنائي والثلاثي كما هي مستمرة بين الثلاثي والرباعي، وما فوقه من المزيدات"[60]. ولقد أدرك لغويو العرب إمكان وقوع الإبدال مثلما تصوروا إمكان وقوع القلب، وانطلقوا يؤكدون أن "من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون: مدحه ودمحه وفرس ورفن وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء"[61]، وقد ربط القدماء بين الصورتين إذا بدا لهم أنهما اشتركا في معنى متقارب، مع أنَّ كثيرا من هذا التقارب لايزيد عن الترادف تارة، والاشتراك تارة أخرى، ومن العجيب أن ابن السكيت مثلا في (القلب والابدال) لم يذكر في الثلاث مئة كلمة التي اشتملت عليها رسالته إلا القليل مما يمكن أن يفسر بظاهره الابدال تفسيرا صريحا.

أما المحدثون فلهم في الاشتقاق الأكبر رأي جريء، يردون في ضوئه أكثر صور الابدال إلى ضرب التطور الصوتي الذي يدخل أحيانا في اختلاف اللهجات.

قال الدكتور إبراهيم انيس: "حيث تستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الابدال حينا، أو من أصل اللهجات حينا آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي، أي: أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين نرى لها في المعاجم صورتين أو نطقين، ويكون الاختلاف بين الصورتين لايتجاوز حرفا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن احدى الصورتين هي الاصل والاخرى فرع لها أو تطور عنها. غيرأنه في كل حالة، يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه"[62].

وأرى أن رأي المحدثين أسلم اتجاها، وأصلح نتيجة من رأي تلك الطائفة من المتقدمين الذين ذهبوا إلى اكثار العرب من الابدال كأنهُ سنة أو عادة وكأن النطقين المختلفين عندهم متساويان بوضع إحداهما مكان الآخر وكأَنَّهُمْ يعدون هذا الابدال اعجابا به وتفننا فيه.

لايوجد خلاف بين المحدثين في أن الاشتقاق وسيلة مهمة جدا من وسائل نمو اللغة العربية وتطورها ومواكبتها للحضارة والحياة المتجددة، فالدكتور علي عبد الواحد يذكر مثالا من (الاشتقاق العام هو: عَلِمَ، اعلَم، تَعَلَّم، اعلَمي، عِلِمْ، ..... الخ، وعرفه بإنه "ارتباط كل أصل ثلاثي في اللغة العربية بمعنى عام وضع له، فيتحقق هذا المعنى (العلم) مثلا، وهو ادراك الشيء وظهوره و وضوحه، في كل كلمة توجد فيها الأصوات الثلاثة مرتبة حسب ترتيبها في الأصل الذي أخذت منه وهو (ع ل م) وقال: "وعلى هذه الرابطة يقوم أكبر قسم من متن اللغة العربية"[63].

وعند ازدهار الترجمة في العصر الحديث، كان الاهتمام على أساليب الاشتقاق في العربية يكون أهم عنصر في ترجمة المصطلحات العلمية.

أما اليوم فجد نهضة لغوية مستمرة ومتصاعدة تَجلَّتْ في نشاطات المجامع اللغوية العربية، كمجمع اللغة العربية بطرابلس في ليبيا، ومجمع اللغة العربية في القاهرة، وغيرها من المجامع الدولية والعالمية، وفي المجالات والكتب العلمية التي تصدر في أرض العرب، وقد نال الاشتقاق من عنايتها ما ينبغي أن ينال في عصرنا الحاضر، وخاصة أننا نشهد اليوم نهضة علمية واضحة، وفيضاً من الكتب والبحوث المعرَّبة، واختط هذا المجمع خطة علمية جعلها أساسا لعمله في وضع الكلمات أو المصطلحات العلمية [64].

وَعَدَّت ِالمجامع اللغوية قواعد ودساتير تتبعها فيما تصفه وتقره من المصطلحات العلمية والكلمات اللغوية.

1- إن الاشتقاق قياس مطرد في اللغة قياساً مطلقاً في أسماء المعاني وغيرها التي هي عرضة للتغير على معانيها ومفيدة بحسيس الحاجة في الجوامد.
2- إن وضع الكلمات الحديثة في اللغة يجري إما على طريقة الاشتقاق وإما على طريقة التعريب، ولا مانع من الجمع بينهما ويرجع إلى النحت عند الحاجة.
3- لايذهب إلى الاشتقاق في وضع كلمة حديثة إلا إذا لم يعثر في اللغة على ما تؤدي معناها، بخلاف التعريب فإنه يجوز تعريب كلمة أعجمية مع وجود اسم لها في العربية كما هو الشأن في أكثر المعربات الموجودة في اللغة.

فوائد الاشتقاق: إن الاشتقاق له أهمية بالغة في اللغةِ العربيةِ بل ذهب بعضهم إلى وجوب تقدم تعلمه على علم النحو، إن علم التصريف نوع من أنواع الاشتقاق، بل هو أهمها وأكثرها ورودا، وفي ذلك يقول ابن جني: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت قام بَكْرٌ، ورأيت بكراً، ومررت ببكر، فإنك إنما خالفت بين

حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفه النحو أن يبدا بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حالته المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بدى قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال"[65].

وقد بين ابن السراج الغرض من الاشتقاق بقوله: "إن به اتسع الكلام، وتسلط على القوافي والسجع في الخطب، وتصرف في دقيق المعاني وقد بان بعض ذلك، ولو جمدت المصادر، وارتفع الاشتقاق في كل الكلام لم يوجد في الكلام صفة لموصوف ولا فعل لفاعل على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها".

ويقول ابن السراج في مكان آخر مبينا المنفعة من الاشتقاق بقوله:" ربما سمع العالم كله ليعرفها من أجل بنائها وصيغتها ويعرف ما يساوي حروفها فيطلب لها مخرجا منه، وكثيرا ما يظفر وعلى هذا سائر العلماء في تفسير الأشعار وكلام العرب"[66]، **وللاشتقاق فوائد كثيرة في المجال اللغوي منها:**

1- أننا إذا أنعمنا النظر إلى الاشتقاق من حيث وظيفته ومعناه، وجدناه من الناحية الوظيفية يقوم على التوليد بمعنى: (توليد الألفاظ)وينتج هذا التوليد زيادة في الثروة اللغوية، فالاشتقاق إذاً عامل هام من عوامل تنمية اللغة وزيادة ثروتها اللفظية.

2- الاشتقاق أيضا يمدنا بمدلولات جديدة لمسميات كثيرة تبعاً لما يطرأ على ساحة الحياة المتغيرة من آن لآخر، "لهذا كان الاشتقاق في اللغة العربية وسيلة رائعة لتوليد الالفاظ للدلالة على المعاني الجديدة ولم ينقطع سبل الألفاظ الجديدة في اللغة العربية، ففي صدر الإسلام وفي العصور التالية، وفي العصر الحديث ظهر عدد كبير من الألفاظ لأداء المعاني الجديدة للدلالة على أفكار أو أشياء مادية، وذلك بطريق اشتقاق لفظ جديد من مادة قديمة كالجهاد، والزكاة، والعامل، وكالعرض (المقابلة للجوهر) والتأليف، والتصعيد، والتجريع، والتعديل، والشعوبية، والتصدير، والإذاعة، والاشتراكية"(67).

3- الاشتقاق يكشف لنا عن الربط بين الجزيئات والكليات، أو المعاني الجزئية، والمعاني الكلية، وذلك ما ينعكس على عقليه أصحاب اللغة ويوضع ذلك د. عبد الحسين المبارك قائلا: "وإذا كان الاشتقاق في اللغة العربية مظهراً من مظاهر منطقيتها وموافقتها للطبيعة في ارجاع الجزيئات إلى الكليات وربط الأجزاء المبعثرة بالمعنى الجامع، وتتجلى في ذلك مقدرة اللغة العربية في الربط، والتصنيف سواء في الألفاظ، أو في المعاني، وتطبع بذلك عقلية أصحابها بهذا الطابع المنطقي العلمي، وإن شئت عكست، فقلت إن هذه الخاصية هي صدى ما للعقلية العربية من خصائص التفكير المنطقي العلمي"(68).

4- إن الاشتقاق يدلنا على الأصل الذي تفرعت منه الكلمات، أو بمعنى آخر الذي انتزعت منه الكلمات فمثلا (الرحمن) مشتق من (الرحم) وكذلك (الرحيم) مشتق من الرحم أيضاً. والاسم مشتق من وسم أو سمو، وكذلك الشيطان مشتق من شطن أو شيط، والأنسان من الأنس.

وهكذا نستطيع فهم اللغة والوقوف على أسرارها، ومعرفة خباياها وفي هذا يقول الدكتور محمد المبارك" والاشتقاق يدلنا على أصول الألفاظ، فيمكننا من ربط الكلمة بأخواتها، وأفراد المجموعة التي تنتسب إليها، وذلك مما يثبت معناها أو يوضحه فإن كلمة سماء من (س م و) وشتى جمع شتيت من (ش ت ت) والكفاءة معناها التعادل فإنها من (ك ف ا) ومنها الكفء والأكِفاء أي المتعادلون والمكافأة فالاشتقاق هو الطريق إلى حسن فهم اللغة والتفقه فيها، ومعرفة اسرارها،

والدخول في عالمها الخاص فانه يربط الالفاظ ويصل بين معانيها فان معرفة مادة (ر ب و) تطلعنا على حقيقة معاني (الرّبا والرّبوة) وصلتها بمادة (ر ب ب) ومنها التربية والمربِّي، وفيها جميعا معنى الزيادة والنماء، فالاشتقاق يدخلنا في صميم اللغة ويشعرنا بارتباط هذه المعاني، وبجمع الصور المتمثلة والمعاني المتشابهة ويفسر بعضها بعضاً ويشير الى الواضح منها الغامض والحس المعنوي(69).

5- إن الاشتقاق يعرفنا الأصيل من الدخيل في اللغة، فالكلمة الدخيلة في العربية تبقى غالبا في معزل عن هذه المجموعات فلا نجد لها أصلاً لفظياً ذا معنى يدل على أصالتها كالصراط، الفردوس، والكوب، فليس في العربية مادة (ص ر ط) ولا (ف ر د س) ولا (ك وب) لنعتقد إن هذه الألفاظ عربية أصيلة وكذلك مادة (سَبرق) حتى نظن أنها (السرادق) مشتقا منها ولا مادة (سيرف) حتى نحسب (الاستبرق) متفرعاً عنها ولا (سندس) حتى نخال (السندس) مقيسا عليها، بل (السرادق) فارسي معرب (سرادار) وهو الدهليز، والاستبرق الديباج الغليظ، وهو بلغة العجم (استغره) وممن صرح بانه بالفارسية أبو عبيد، وأبو حاتم وآخرون. وقل مثل ذلك في السندس فهو رقيق الديباج ولم يختلف أهل اللغة في أنه معرّب وإنما اختلفوا في اللغة التي عُرِّبت أهي الفارسية كما قال الثعالبي، أم الهندية... ولقد أبى بعض اللغويين أن يستخدموا الاشتقاق وسيلة للتمييز بين الأصيل والدخيل فعطلوا هذه الوسيلة الرائعة، وأبطلوها بجنوحهم إلى عربية كل لفظ أعجمي ما دام القران قد نزل به وتلك جهود يبرأ منها القرآن الذي أذهب عجمة الكثير من الألفاظ باشتماله عليها(70).

ومن فوائد الاشتقاق انه يكشف لنا عن الربط بين الجزيئات والكليات أو المعاني الكلية والمعاني الجزئية، وكذلك حسن فهم اللغة والوقوف على اسرارها، ومعرفة اصولالالفاظ، فيمكننا من ربط الكلمة بأخواتها، وأفراد المجموعات التي تنتسب إليها ذلك يثبت معناها أو يوضحه. كما يعرفنا الأصيل من الدخيل في اللغة، كما يوقفنا على الاصل الذي تفرغت منه الكلمات ويمدنا بمدلولات جديدة لمسميات كثيرة تبعا لما يطرأ على ساحة الحياة المتغيرة من وقت لاخر ومن عصر إلى عصر وغير ذلك.

الخاتمة:

بعد كتابة البحث توصلت إلى نتائج عدة أوجزها كما ياتي:-

1- الاشتقاق سمة من سمات اللغة العربية وكذلك هو وسيلة من وسائل نموها لانستطيع أن نستغني عنه في أبحاثنا ومؤلفاتنا وما نجده من كم هائل من الألفاظ العربية يمكن ارجاعه إلى الاشتقاق فهو عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى.

2- الاشتقاق موضوع واسع في اللغة احتل مكانة كبيرة في مؤلفات القدامى والمحدثين فلا يكاد يخلو كتاب منه قديماً وحديثاً.

3- يكاد يجمع العلماء على أن الاشتقاق واقع في العربية وكثير فيها وتوليده قسما كبيرا من متن اللغة.

4- للاشتقاق أقسام منها الصغير والذي يكون بين اللفظين؛تناسب في الحروف والتركيب مثل الضَّارب من الضَّرْب، والاشتقاق الكبير الذي يكون بين اللفظين أيضا، وفيه تناسب في اللفظ والمعنى دون الترتيب مثل جبذ من الجذب، وهناك الاشتقاق الأكبر والذي يكون بين اللفظين مع تناسب في المخرج يتبع لفظا، نحو نعق، نهق، همس، همش.

5- هناك بعض الباحثين ينسب النحت إلى الاشتقاق وسماه:(الاشتقاق الكبّار) الذي هو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر من ذلك، مع المناسبة في اللفظ والمعنى معا.

6- هناك طائفة قليلة من الباحثين القلائل ينكرون وقوع الاشتقاق بأنواعه كافة، وحجتهم في ذلك أن الكلم كله أصل، وهناك من يرى عكس ذلك في قول طائفة من المتأخرين اللغويين : كل الكلم مشتق. أما الرأي العلمي الصائب هو ما ذهب إليه أكثر المؤلفين في اللغويات قديما وحديثا، من أن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق وهذا ما أراه مناسبا، ماوافقا هؤلاء في رأيهم.

7- الاشتقاق ألف فيه كثير من العلماء، كابن جني والأصمعي والسيوطي والجرجاني وابن فارس وغيرهم والمحدثين مثل د. حاتم الضامن ود. رمضان عبد التواب وصبحي الصالح وغيرهم.

الهوامش:

ينظر :الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان - الطبعة/الأولى، ص35-36.

1. ينظر: الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني، ت:عبد الحميد هنداوي،
2. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مادة (ش ق ق) ت: عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، 2003م.
3. من قضايا فقه اللغة، جابر علي السيد سليم، ص103.الطبعة/ الثانية، دار الفكر2006.
4. دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص 174، الطبعة /الثالثة، دار العلم للملايين1987.وينظر: فقه اللغة(مناهله ومسائله) محمد أسعد النادري، ص 275.المكتبة العصرية- بيروت2008.
5. لسان العرب، 1/ 186.
6. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا، ت: أحمد حسن، دار الكتب العلمية، ص 35.
7. فصول في فقه اللغة العربية، رمضان عبد التواب، الطبعة /الثالثة، ص 290.مكتبة الخانجي بالقاهرة.
8. المصدر السابق/ص 290.
9. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت: عبد الحميد هنداوي.ج 2/ 135- 136.دار الكتب العلمية للطباعة والنشر.
10. مباحث في فقه اللغة العربية، أسعد محمد النجار، الطبعة/الأولى.ص 85. وينظر: فصول في فقه العربية، ص 290-291 . وينظر: من قضايا فقه اللغة، ص 107.
11. ينظر: فصول في فقه اللغة العربية، ص 290. وينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 85-86.
12. ينظر: دراسات في فقه اللغة، ص 174-175.
13. فصول في فقه اللغة العربية، ص 293.
14. ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، رشيد عبد الرحمن العبيدي، ص 27.دار الكتاب للطباعة والنشر.
15. ينظر: الخصائص، ج1/ 47.
16. ينظر: الخصائص، ج2/ 133. وينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 88.
17. ينظر: دراسات في فقه اللغة، ص 186. وينظر: الخصائص، ج 2، 136.
18. ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، ص 270. وينظر: فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي، ت: مصطفى محمد، ص 564.

19. ينظر: من قضايا فقه اللغة، ص 111
20. الخصائص، ج2/ 139.
21. الخصائص، ج 2/ 135. وينظر: دراسات في فقه اللغة، ص 186. وينظر: فصول في فقه اللغة العربية، ص 297.
22. الخصائص: 2/ 140.
23. الخصائص، ج2/ 139. فصول في فقه العربية، ص 297. دراسات في فقه اللغة، ص 186.
24. دراسات في فقه اللغة، ص 186. الخصائص، ج2/ 135. فصول في فقه العربية، ص 197.
25. ينظر: مباحث في فقه اللغة العربية:، ص 88. وينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، ص 271.
26. الخصائص، ج 2/ 140.
27. دراسات في فقه اللغة، ص 195. وينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 90.
28. فقه اللغة وسر العربية، ص 564.
29. ينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 91.
30. الخصائص، ج 2/ 147.
31. المصدر السابق، ج 2/ 148.
32. المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي، ت: محمد أحمد جاد المولى، ومحمد أبو الفضل، وعلي محمد النجاري، ج 1/ 460.دار إحياء الكتب العربية.
33. ينظر: المصدر السابق، ج1/ 354.
34. المصدر السابق، ج1/ 460.
35. ينظر: المزهر، ج 10/ 460.
36. ينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 92.
37. ينظر: أبحاث ونصوص في فقه اللغة العربية، ص 272.
38. ينظر: فقه اللغة وسر العربية، ص 578.
39. ينظر: المصدر السابق، ص 578.
40. ينظر: المصدر السابق، ص 578.
41. ينظر: المزهر، ج 1/ 346، 35-36. وينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص 86.
42. ينظر: المزهر، ج 1/ 353. وينظر: فصول في فقه اللغة، ص 293.
43. الاشتقاق، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، ت: عبد السلام محمد هارون، ص 179.مكتبة الخانجي.
44. المصدر السابق.
45. دراسات في فقه اللغة، ص 179.
46. المصدر السابق، ص 179.
47. فقه اللغة وسر العربية، ص 114.
48. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأمباري، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، محمد محي الدين عبدالحميد، ج1، 237، ط المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987.
49. ينظر: مباحث في فقه اللغة العربية، ص86 .
50. فقه اللغة وسر العربية: 79؛ ينظر: مباحث في فقه اللغة العربية: 86.